

السادة / ادارة الافصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،

اتشرف بان ارفق لسيادتكم طيه البيان الصحفي المزمع نشره بالصحف اليوم.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والاحترام ،،،،،،،



طارق حسن محمد كامل
مدير علاقات المستثمرين

شركة التوفيق للتأجير التمويلي
(ا.ت.ل.يس) A.T.LEASE ش.م.م
علاقات المستثمرين

تدرس شركة "التوفيق للتأجير التمويلي" إضافة نشاطين جديدين خلال الفترة المقبلة، تتضمن التأجير التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة"، ونشاط التخصيم

كشفت طارق فهمي، الرئيس التنفيذي لشركة التوفيق للتأجير التمويلي، عن استمرار خطط الشركة في استكمال الإجراءات اللازمة لإضافة نشاطي التخصيم والتأجير التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من المتوقع تدشينهم قبل نهاية العام الجاري.

وأوضح، أن بدء هذه الأنشطة مرتبط بنقل مقر الشركة الرئيسي لبيتس لكافة الأنشطة التي تسعى لزيادتها، ضمن خططها لمضاعفة عدد الموظفين، لتتمكن من إضافة أنشطة جديدة.

وأرتفع إجمالي محفظة الأصول المؤجرة التراكمية للشركة بنسبة ٢٠% بنهاية عام ٢٠١٨، عن العام الأسبق، لتصل إلى ٣,٦ مليار جنيه.

كشفت فهمي، عن استهداف الشركة زيادة حجم المحفظة بقيمة ١,٧ مليار جنيه خلال العام الحالي.

وأشار فهمي إلى أن المباني والعقارات تستحوذ على النسبة الأكبر من حجم المحفظة لتصل إلى ٧٠% للأصول العقارية، و١٢% للسيارات، و١٧% للآلات والمعدات.

وأوضح أن استحواد الأصول العقارية على النسبة الأكبر من حجم المحفظة، لا يعني بالضرورة ان هذه النسبة تعكس التمويل الممنوح لقطاع التمويل العقاري، حيث ان الاصول العقارية قد تكون محل عقد تأجير تمويلي لصناعات مختلفة مثل الاغذية والمشروبات ، الصناعات الدوائية ، ... الخ

وتوقع أن يقتنص القطاع الصناعي ٣٠% من محفظة التأجير التمويلي في السنوات القادمة، فضلاً عن تنامي الطلب عليه، مواكبةً مع التطورات الجديدة في هذا القطاع، وانخفاض سعر الفائدة الذي يتيح فرصة جيدة لنموه.

ويرى فهمي أن انخفاض أسعار الفائدة بمعدل ١% في الشهر الماضي يعد مؤشراً لمزيد من الخفض في الفائدة، ومزيد من الانخفاض في أسعار الإقراض، والذي يؤدي في النهاية إلى تشجيع الاستثمار .

وأشار فهمي، إلى وصول الرافعة المالية للشركة لنسبة ٦-١ بالنسبة لرأس المال، وما زالت بعيدة عن الرافعة التي حددتها الهيئة لشركات التأجير التمويلي، بواقع ٩ إلى ١.

وكشفت الرئيس التنفيذي "التوفيق" عن دراسة الشركة توريق جزء من محفظة العملاء، بالتوافق مع مزيد من الخفض في أسعار الفائدة، ومدى اقتراب الشركة من الحد الأقصى للرافعة المالية، والتي قامت "الرقابة المالية" مؤخراً بزيادته إلى ٩ : ١ مقابل ٨ : ١ في السابق.

وتجرى حالياً المفاوضات مع عدد من البنوك المحلية لتقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجاري مراجعة المستندات لتوقيع التسهيل، ضمن خططها لإضافة نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وذكر الرئيس التنفيذي للشركة أن آجال عقود التأجير التمويلي متوافقة مع نفس آجال التمويلات الممنوحة من البنوك والتي تمتد لأكثر من ٧ سنوات.

وتدرس الشركة زيادة رأس المال في الاعوام القادمة، لاستيعاب حجم النشاط ليتناسب مع حجم المحفظة، ولتوسيع القاعدة الرأسمالية، لتستطيع تمويل العملاء بصورة أكبر، بعد قيامها بزيادته من ٢٠٠ مليون جنيه إلى ٢٣٤,٤ مليون جنيه خلال العام الجاري.

وعدد فهمي المخاوف التي تواجه قطاع التأجير التمويلي في عدم التنسيق بين شركات التأجير في خطة التسعير الائتماني طبقاً لدرجة المخاطر، موضحاً أن المنافسة بين الشركات تؤدي إلى منح الائتمان بأسعار متدنية، والذي يؤثر بشكل عام على الصناعة.

وأضاف الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة، أن معظم شركات التأجير التمويلي تتنافس على قاعدة واحدة من العملاء، معتبراً الأمر مؤشراً غير جيد على صناعة التأجير التمويلي.

وأوضح فهمي، أن نجاح شركات التأجير التمويلي يتطلب توسيع قاعدة العملاء، وعدم الاقتصار على قاعدة محددة من العملاء، فضلاً عن التوسع في أسواق أخرى، وجلب كوادر جديدة للنشاط، مقترحاً جلب كوادر جديدة من البنوك، باعتبار الصناعة البنكية أصل الائتمان.

موضحاً أن صناعة التأجير التمويلي بحاجة إلى تحديد حد أدنى للتسعير تتناسب مع درجة المخاطر، واقترح فهمي ان يكون ذلك من إحدى أهداف الاتحاد الذي من المتوقع تشيئته من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

وينص قانون التأجير التمويلي والتخصيم الجديد على إنشاء اتحاد للشركات العاملة في نشاط التأجير التمويلي، وآخر للشركات العاملة في مجال التخصيم، ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة الجمعية العامة لكل اتحاد، دمجهما ليكونا اتحاداً واحداً يمثل نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، كما تتولى الهيئة إصدار النظام الأساسي لكل اتحاد.

وأكد فهمي على حاجة عملاء التأجير التمويلي لزيادة الوعي بالنشاط، ويقع دور المبادرة بالتوعية على الشركات صاحبة الصناعة، وبلغ حجم التأجير التمويلي ٤١,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨، والذي يعد ضئيلاً مقارنة بالإقراض من البنوك.

وأشار فهمي، إلى أن التأجير التشغيلي نظام واعد وجذاب خصوصاً للمستهلكين الأفراد، بينما الطلب عليه غير متنامي في مصر، بالإضافة الى انه قد يتداخل مع الإقراض الشخصي من البنوك.

وحققت "التوفيق" أرباحاً بلغت ٦٩,٧٩ مليون جنيه ٢٠١٨، مقابل أرباح بلغت ٥٨,٨٧ مليون جنيه في ٢٠١٧، مدعومة بارتفاع إجمالي إيرادات النشاط خلال العام لتصل إلى ٧٧٥,٤ مليون جنيه.